خضم أزمة حضارية حادّة تفتّت جهود أهلها، وتشرذم طاقاتهم، وتشغلهم بذاتهم عن مواكبة مسيرة التطوّر الانساني، فيتناسل التخلّف ويزداد عمقاً ورسوخاً.

أمّا في الاوضاع الاستثنائية، كوقوع مجتمع تحت الاحتلال، فتصبح عملية التنمية غاية في الصعوبة. فالى جانب العوائق الذاتية والخارجية الاعتيادية التي من المتوقع ان تواجهها عملية تنمية المجتمع القابع تحت الاحتلال، تضيف السلطة المحتلة الى هذه العملية بعداً سلبياً هائل الأثر. وتغدو معوقات التنمية، في هذه الحالة، مفروضة على المجتمع بوعي وتصميم السلطة المحتلة التي تكرس سياساتها للقضاء على جميع فرص تقدّمه. وفي الواقع، يسلب الاحتلال، بطبيعته، المجتمع من امكان التحكّم في ادارة شؤونه ضمن شروطه الخاصة. وتتعقّد، نتيجة ذلك، امكانات المجتمع لوضع وتطبيق استراتيجية تنموية شاملة تتضمّن تحديد سلم أولويات لخطة مبرمجة. فالمجتمع الخاضع للاحتلال يفتقد أهم ركيزة للقيام بعملية تنموية شاملة ومبرمجة، وهي السلطة الوطنية المركزية التي تقوم، عادة، بالتخطيط لهذه العملية وادارتها وتقويمها وتوفير الادوات والوسائل اللازمة لتنفيذها. وهذا هو وضع الارض الفلسطينية المحتلة منذ وقعت تحت الاحتلال.

لم يتم اتخاذ قرار واعٍ بخوض غمار عملية تنموية في الارض المحتلة حتى الآن. ويعتبر هذا النقص الاساس، مضافاً اليه غياب السلطة الوطنية الفلسطينية التي يمكن ان توجه هذه العملية في حالة اتخذ فيها قرار، أهم عاملين سلبيين تحكّما بما يجرى في الارض المحتلة من محاولات «تنموية» الى الآن. فالمحاولات التنموية هذه بدأت «دفاعية»، كردود فعل على «هجمات» سلطة الاحتلال التهويدية المتلاحقة للارض المحتلة، وبذلك فقدت، منذ البداية، المحور والبوصلة والمخطط الذاتي لتوجيهها بشكل ايجابي، منسق، ومترابط. وعوضاً عن ذلك، تشعّبت هذه المحاولات في مسارات متفرّقة، وفي بعض الاحيان متضاربة، فجاءت مفتّتة، سطحية، محدودة الفاعلية والأثر.

منذ منتصف السبعينات، استقر الموقف الفلسطيني في الخارج على دعم «صمود» الاهل في الارض الفلسطينية المحتلة بهدف تثبيتهم فيها وشدّ أزرهم لمواجهة مخططات الاحتلال وسياساته الرامية الى اقتلاعهم من أرضهم وتهجيرهم منها. وتضمّن مفهوم «الصمود»، من الناحية العملية، توفير الدعم المادي للارض المحتلة وضخ الاموال فيها لتنفق على مشاريع تستهدف الحدّ من المخططات الاحتلالية. وخلال مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد العام ١٩٧٨، تمّ اقرار تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار سنوياً ولمدة عشرة أعوام لدعم «الصمود»، وتأليف اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لتنفيذ السياسة العامة لدعم الصمود وترجمتها الى برامج تنفيذية. وبدأت اللجنة عملها بصرف القروض والمساعدات لتطوير قطاعات الخدمات، والزراعة، والاسكان، والاشغال العامة، والصناعة.

لم يقتصر تقديم الدعم المادي الى الارض المحتلة على اطار اللجنة المشتركة، بل تعداه الى مصادر أخرى. فقد كان لجهات خارجية متعدّدة غايات وأهداف سياسية خاصة بها. وكما هو معروف ومألوف، يشكّل الدعم المادي أحد أهم وسائل التأثير في سبيل تحقيق الغايات والاهداف السياسية. وبالاضافة الى التنافس الفلسطيني ـ الاردني، المستتر حيناً والظاهر أحياناً أخرى، على تقديم الدعم المباشر للارض المحتلة، بدأ بعض الدول العربية وصناديق التمويل العربية والاسلامية بتقديم مساعدات مباشرة الى الارض المحتلة. ولم يغب عن بال جهات أجنبية ضرورة أن يكون لها تأثير سياسي وموطىء قدم داخل الارض المحتلة. فبالاضافة الى المساعدات التي كانت هيئة الامم